دور المجتمع المدني كشريك للجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل.

The Role of Civil Society as a Collaborator with Local Collectivities in Enhancing the Development of Shadow Regions

حميدي الحفناوي*[1]، شنوف بدر [2]

[1]جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي ، (الجزائر)، hamidi-elhafnaoui@univ-eloued.dz، مخبر التحولات القانونية الدولية وإنعكاساتها على التشريع الجزائري ،كلية الحقوق والعلوم السياسية

[2]جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي ، (الجزائر) ،baderchennouf@yahoo.com ، أستاذ محاضر قسم أ، مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية

تاريخ الاستلام: 2023/11/04 تاريخ القبول: 2024/04/19 تاريخ النشر: 2024/04/30

ملخص:

تعتبر مسألة تنمية مناطق الظل منأكثر القضايا التي تهم الدولة الجزائرية، وذلك للظروف الصعبة التي يعيشها سكان هاته المناطق حيث تنعدم فيها أدنى شروط الحياة، ولهذا وضعت الدولة برامج مسطرةعبر الجماعات المحلية لتحريك عجلة التنمية وفك العزلةعلى تلك المناطق الفقيرة والمحرومة والمهمشة، وهذابهدف تحسين الظروف المعيشية فيها والتخفيف من الظروف القاهرة التي يُعاني منها ساكنتها. وحيث النهوض بالتنمية في تلك المناطق سيلبي الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، فإن التكفل بها يتطلب تكاتف جهود الجهات الرسمية مع جهود مختلف فواعل المجتمع المدني، لما تحظى به هذه الأخيرة من مكانة بين المواطنين وبما تملكه من دراية واسعة باحتياجاتهم.

الكلمات المفتاحية :الجماعات المحلية ، المجتمع المدني ، تنمية مناطق الظل.

Abstract:

The development of shadow regions is amongst the topmost priorities for the Algerian state due to the severe living conditions faced by populations of these regions, which lack even the basic necessities of life. For this reason, the state has established programs in conjunction with local collectivities to stimulate growth in these deprived and underprivileged regions and eliminate isolationism. The ultimate aim is to enhance the standard of living and alleviate the extreme hardships experienced by locals. For real and sustainable development of these regions, it is necessary to coordinate efforts between official authorities and various civil society actors who have the knowledge and expertise to understand their needs and potential.

Keywords: local collectivities, civil society, development of shadow regions.

*المؤلف المرسل

مقدمة

انتشر مصطلح "مناطق الظل" في الآونة الأخيرة بشكل ملفت للانتباه، نظراً لما تعانيه هذه المناطق من تهميش واضح وتخلف في التنمية، بخلاف المناطق الحضرية التي شملتها مختلف البرامج التنموية. ما حتم على السلطات العمومية الجزائرية تسليط الضوء عليها ووضع النهوض بتنميتها من أولى اهتماماتها.

لذلك سخرت الحكومة الجزائرية كل جهودالجماعات المحلية، من أجل تحريك عجلة التنمية بتلك المناطق في شتى الميادين، من خلال برامج وعمليات متنوعة وتخصيص أغلفة مالية معتبرة لتحقيق الهدف المطلوب المتمثل أساساً في فك العزلة وتحسين الظروف المعيشية بمناطق الظل. وفي نفس الوقت حثت الحكومة على إشراك جميع فواعل المجتمع المدني عند وضع تلك البرامج.

إشكالية الدراسة:

– فيما يتجلى الدور التنموي للجماعات المحلية والمجتمع المدني في مناطق الظل؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة أسئلة فرعية كالتالي :

– مامدى مساهمة الجماعات المحلية والمجتمع المدني في تحريك عجلة التنمية بمناطق الظل ؟

–هل نجحت الجماعات المحلية في تحريك عجلة التنميةبمناطق الظل ؟

أهداف الدراسة :

–محاولة تسليط الضوء على مناطق الظل وإبراز الدور التنموي الذي يمكن للجماعات المحلية بمعية المجتمع المدني القيام به للنهوض بالتنمية في تلك المناطق، حيث أصبح موضوع تنمية مناطق الظل من اهتمامات الدولة في الآونة الأخيرة.

– إبراز مبادرات ومجهودات السلطات المحلية ومساهمات المجتمع المدني للتكفل بالتنمية في مناطق الظل.

– التعرف على الانشغالات والاقتراحات المطروحة ومدى التكفل بها بإدراجها في البرامج التنموية.

وللإجابة على الإشكالية والتعمق في دراسة الموضوع إرتأينا أن تكون خطة البحث كالأتي :

المبحث الأول: العلاقة التشاركية بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني لتنمية مناطق الظل

المبحث الثاني: الدور المنوط بالجماعات المحلية والمجتمع المدني لتحقيق التنمية بمناطق الظل

المبحث الأول:العلاقة التشاركية بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني لتنمية مناطق الظلتزايد الإهتمام بموضوع المجتمع المدني في معظم دول العالم، وتداول بكثرة على مستوى الإستخدام الأكاديمي ليسفي المجال القانوني فحسب،ولكن أيضاً في المجال السياسي والإجتماعيوالإقتصادي،وهذا نظيراً للدور الذي يلعبه في تحريك عجلة التنمية في بعديها الوطني والمحلي. كما ساهم في العديد من المبادرات العظيمة ولعب دوراً هاماً تشاركي في التنمية وأصبح من ركائز الدولة، وأصبح يعول عليه في المواضيع المهمة في الدولة منها موضوع تنمية مناطق الظل، لذا نجد إهتمام الدولة بالمجتمع المدني بدا واضحا وجليا فكثيرا ما يتم ذكره في الخطابات الرسمية للمسؤولين وأيضا تم تكريسه دستوريا وقانونيا، إن هذا التأسيس يعطي الحق للمجتمع المدني تأدية المهام الملقاة على عاتقه في الدور التنموي بشكل قانوني، وبهذا التأسيس يمكن تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة والسلطات المحلية (الجماعات المحلية) وبهذا يتم تجسيده من فكرة إلى نشاط ميداني على أرض الواقع.

المطلب الأول: الأساس القانوني للعلاقة التشاركية بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني

أولا: التأسيس الدستوري للمجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020

عرف التعديل الدستوري 2020 عزم الدولة في دسترة المجتمع المدني بإعتباره شريك للسلطات والهيئات المحلية، كما نصت الفقرة 11 من ديباجة دستور 2020 على أن الشعب الجزائري متمسك بسيادته واستقلاله للمواطنين، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات، أساسها مشاركة المواطنين والمجتمع المدني، في تسيير الشؤون العمومية .تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة قانون نظامها جمهوري وديمقراطي، في جو يكفل تعزيز الروابط الوطنية ويضمن الحريات الديمقراطية للمواطن .

وكما نصت المادة 10 من التعديل الدستوري 2020 على تكريس وسهر الدولة على دور المجتمع المدني للمساهمة في تسيير الشؤون العمومية، وتماشيا مع الذي سبق أكد المؤسس الدستوري تكريسه للمجتمع المدني من خلال المادة 16

من التعديل الدستوري 2020 حيث نصت في الفقرة الثالثة منها تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني.

وبالإضافة إلى ما سبق إن الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية[1]، وتعتبر مكان مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية، وهنا أكد المشرع على العلاقة بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني تكون على أساس تشاركي وهذا من أجل تحريك عجلة التنمية .

إن إختلاف منظمات المجتمع المدني من حيث الخبرة والإختصاص يشكل مصدر غني يؤدي إلى التكامل فيما بينها، يرى البعض من الفقهاء أن المجتمع المدني يتكون من النقابات المهنية والأحزاب السياسية والجمعيات، كرس المؤسس الدستوري الحق النقابي مضمون وهذا حسب المادة 69 من التعديل الدستوري 2020 وأيضا نصت المادة 57 عن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ومن زاوية أخرى يستبعد بعض الفقهاء الأحزاب السياسية والنقابات ويبقون على الجمعيات، وبين تضارب وجهات النظر نرى أن الجمعيات هي الأقرب إلى المواطن ولها دور تنموي تعمل على تلبية حاجيات المواطنين، فهي تقوم بمبادرات طوعيا غير ربحية ولا تطمح إلى السلطة وهدفها تحقيق المصلحة العامة،حيث تعتبر همزة وصل بين المواطن والجماعات المحلية، وتماشيا مع ماسبق نصت المادة 53 من التعديل الدستوري 2020 حق إنشاء الجمعيات مضمون، ويمارس بمجرد التصريح به وكما تشجع الدولة الجمعيات ذات المنفعة العمومية، كما نصت الفقرة الثالثة كيفيات وشروط وإنشاء الجمعيات يحددها قانون عضوي وليس قانون عادي وهذا يبين أن مكانة الجمعيات مهمة لدى المؤسس الدستوري.

وجاء المؤسس الدستوري بضمانة دستورية لحق ممارسة النشاط الجمعوي وتأسيس الجمعيات، وهذا لعدم تضييق الخناق على هاته المنظمات، لا تحل الجمعيات إلا بمقتضى قرار قضائي وهذا حسب الفقرة الرابعة والأخيرة من المادة 53 من التعديل الدستوري 2020.

[1]أنظر إلى المادة من 17 القانون رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري،ج ر عدد82.

ثانيا : التأسيس القانوني للمجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني شريكا أساسيا في تحقيق التنمية، لاسيما بعدما أصبحت الدولة غير قادرة على تلبية حاجيات المواطنين المختلفة والمتزايدة [1]، حيث أصبح إشراك جميع الفواعل من أجل تحريك عجلة التنمية ولاسيما في المناطق المحرومة مثل مناطق الظل ، لذا عمدت الدولة إشراك المجتمع المدني في العمل الميداني الطوعي والغير ربحي وفسح المجال أمام الكفاءات والنخبة للإنضمام إلى هاته المنظمات للمساهمة في ترقية المجتمع وإيجاد الحلول لتسيير الشأن المحلي، لذا سهلت الدولة إنشاء الجمعيات حيث تعتبر الجمعيات هي الأقرب للمواطن و صورة التي تتوفر فيها خصائص المجتمع المدني من طوعية و غير ربحية و ليس من أهدافها الوصول إلى السلطة بل غايتها ترقية المجتمع والمشاركة في تلبية حاجيات المواطنين و المساهمة مع الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية،لذا عمل المشرع على إعداد قوانين تنظم هاته الجمعيات لتقنين نشاطها، ولتسهيل عملها ميدانيا وهذا للوقوف جنبا إلى جنب مع الجماعات المحلية لتحريك عجلة التنمية المحلية،

حدد قانون 12-06 المتعلق بالجمعيات، مفهوم الجمعية هي تجمع أشخاص طبيعيين و /أو معنويين عل أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة، حيث يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني والإجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني، كما يحدد موضوع الجمعية بدقة ويجب أن يعبر إسمها على موضوع هذه الجمعية، و يجب أن يندرج موضوع نشاطاها ضمن المصحلة العامة وأن لايكون مخالفا للثوابت والقيم الوطنية والنظام العامة والأداب العامة[2].

كما إشترط قانون 06/12 مجموعة من الشروط بعضها بالأعضاء المؤسسين للجمعية والباقي تتعلق بأهداف الجمعية، وعندما تتوفر هاته الشروط يمكن تأسيس الجمعية[3] ، ونصت المواد من المادة 04 إلى المادة 12 من الفصل الأول من الباب الثاني من قانون 06/12 عن كيفية وشروط وإجراءات تأسيس الجمعيات، كما ميز المشرع الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها وإستقلالها عن الأحزاب السياسية ولا يمكن أن تكون لها علاقة بها ، ولا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها وهذا لضمان إستقلاليتها وعدم إستغلالها

[1] علاء الدين قليل ، المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود " المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا" ،مجلة دفاتر السياسة والقانون المجلد 14/العدد 02 ، تاريخ النشر 2022/04/15 ص 294

[2] أنظر إلى المادة 02 من قانون 06/12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012،المتعلق بالجمعيات ، ص33.

[3] بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد العاشر جانفي 2014 ،ص 256.

لأغراض سياسية[1]. كما تطرق الفصل الثاني من الباب الثاني على حقوق وواجبات الجمعيات وهذا كوضع معالم نشاطها ولكي لا تتجاوز الحدود المسطرة لها.

وأيضا بين هذا القانون 06/12 كيفية تسيير و تنظيم هاته الجمعيات وهذا حسب الباب الثالث حيث بين الفصل الأول القانون الأساسي وكيفية تشكيل الجمعية العامة ،ودور الجمعية وهدفها ، وجرد أملاك الجمعية وإلى غير ذلك من أمور التسيير والتنظيم،

ورد أيضا في الباب الثالث من الفصل الثالث تعليق الجمعيات وحلها نصت عليها المواد من 39 إلى غاية المادة 46، حيث يمكن أن يعلق نشاط كل جمعية مؤقتا لمدة زمنية أو تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية، كما يمكن حل الجمعيات إراديا أو معلنا عن طريق القضاء [2]، ويعتبر هذا الإجراء كحماية للجمعيات لضمان ممارسة نشاطها بكل أريحية و لايمارس عليها أي ضغط من الإدارة ، وهنا المشرع ضمن حرية نشاط الجمعيات إلا أنه وضع لها قيود لكي لاتخرج عن نطاق نشاطها، وأن لا تتدخل في أمور ليست من إختصاصها كالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية . فيمكن هنا تعليق الجمعية أو حلبها .

المطلب الثاني:مفهوم مناطق الظل واحتياجات التنمية فيها

أولا: مفهوم مناطق الظل

أصبح مصطلح مناطق الظل في الجزائر متداولاً في الكثير من الخطابات الرسمية والسياسية، حيث برزمن خلال إنعقاد مجلس الحكومة في 16 فيفري 2020، وهذا من خلال تحقيق تلفزيوني بعنوان "معاناة مناطق الظل"، والذي قام به صحفيو التلفزيون الجزائري بطلب من الرئيس عبد المجيد تبون، إذ بين معاناة سكان هاته المناطق النائية والمعزولة والمهمشة، التي لا توجد فيها أدنى مقومات الحياة والتي عبر عنها بمصطلح "مناطق الظل"[3].

ومناطق الظل هي البلديات وآلافالقرى والمناطق الريفية الغير مصنفة، وأيضاً بعض المناطق في المدن الشمالية، تتشابه فيما بينها من حيث عدة نقائص ومشاكل ونقص المستلزمات الأساسية، منها نقص تغطيةالكهرباءوالغاز والماء وأيضاً نقص

[1]أنظر إلى المادة 13 من قانون 06/12، مرجع سبق ذكره، ص35 .

[2]أنظر إلى المادة 42 من قانون 06/12 المتعلق بقانون الجمعيات ، مرجع سبق ذكره.

[3]وردة حدوش، سامي بسة، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلةالسياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، لسنة 2021،تاريخ النشر 2021/05/30، ص 11.

الرعاية الصحية، كما لا يوجد بها ربط بالإنترنتونقصالرعايةالصحية،وتشهد أيضاً بُعد مراكز التعليم وشبه إنعدام في الترفيه[1]. كما عرفت مناطق الظل أيضاً بأنها المناطق النائية والمعزولة،حيث يعيش سكانها ظروفاً معيشية صعبة بسبب نقص البنى التحتية الحيوية وأبسط مقومات الحياة كالماء والكهرباء والغاز وبُعد المدارس وشبه إنعدام فرص العمل[2].ويمكننا القول أن مناطق الظل هي المناطق التي لم تمسها شمس التنمية.

ثانيا : عناصر تقييم خصائص مناطق الظل

وضعت وزارة الداخلية مؤشرات وخصائص لتقييم مناطق الظل، بدرجة بالغة الأهمية المناطق الغير مربوطة بالكهرباء والغاز الطبيعي ، والغير مزودة بالماء الشروب ، وإنعدام أو إهتراء الطرقات ،وأيضا الغير متوفرة على المؤسسات المدرسية والهياكل الصحية[3]، والغير مزودة بشبكة الصرف الصحي ، وعدم توفر النقل العمومي،وبدرجة أقل المناطق التي لا تتوفر بمدارسها الإطعام المدرسي ، إكتظاظ الأقسام، والتي هي عرضة لأخطار الطبيعة (إنجراف ، واد..)،وأيضا المناطق التي بها مدارس لا تتوفر بها التدفئة المدرسية، وأيضا الملعب الجواري ، وبعد المنطقة من مقر البلدية[4].

[1]عاطف قدادرة،"مناطق الظل " في الجزائر تنتظر إجراءات تبون لإخراجها من التهميش، تمت المعاينة بتاريخ 2023/05/26 على الساعة 18:20، من موقه اندبندنت عربية. https://www.independentarabia.com

[2]وردة حدوش، سامي بسة، مرجع سابق، ص 11

[3]مراد بوقرة، وزارة الداخلية تراجع عناصر تقييم خصائص مناطق الظل ، موقع الأوراس الإلكتروني تمت المعاينة على 18:19 يوم 02 https://www.awras.com سبتمبر 2023 على الموقع

[4]وردة حدوش، سامي بسمة، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

المبحث الثاني:الدور المنوط بالجماعات المحلية والمجتمع المدني لتحقيق التنمية بمناطق الظل

لقد إهتمت السلطة الجزائرية إهتماماً كبيراً بمناطق الظل وتفعيل التنمية بها، وهذا للظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها سكانها حيث تنعدم فيها أدنى شروط الحياة، أين تكون الجماعات المحلية محوراً أساسياً في تحريك عجلة التنمية في هذه المناطق، وهذا بمساهمة المجتمع المدني الذي يُعتبر همزة وصل بين المواطن والسلطة. وذلك من خلال برمجة عمليات تنموية ومبادرات، وهذا لفك العزلة عنها وتحسين الظروف المعيشية فيها.

ونتناول في المطلبين المواليين إسهامات الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل، ومشاركة فواعل المجتمع المدني في ذلك.

المطلب الأول: إسهامات الجماعات المحلية في تحريك عجلة التنمية بمناطق الظل

بعد عجز الجماعات المحلية في تسيير الشأن المحلي بمناطق الظل لوحدها، إضطرت السلطات المركزية بالتدخل و القيام ببرمجة برامج تنموية وتخصيص دعم مادي لهاته المناطق المعزولة عن طريق الجماعات المحلية، والتي تهدف إلى محاولة تحريك عجلة التنمية بهاته المناطق،التي بلغ عددها 13587منطقة ويعيش فيها حوالي 7.2 مليون نسمة، وتقع منها 5745 منطقة ظل في مناطق الشمال في حين بلغ عددها بالهضاب العليا 6854 مقابل 988منطقة في الجنوب[1].

قد وضعت الجماعات المحلية في السنوات الأخيرة العديد من البرامج التنموية لإنعاش التنمية بمناطق الظل، وهذا تماشياً مع الإرادة السياسية والخطط المسطرة من طرف السلطات العليا للدولة، لتحسين الظروف المعيشية القاهرة للقاطنين بهاته المناطق المحرومة.

ويمكننا استعراض مساهمة الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل، وخاصة في السنوات الأخيرة كمؤشر للتنمية بهذه المناطق، والتي تمثلت في:

– مؤشرات التنمية بمناطق الظللسنة 2021/2020 :

قامت الجماعات المحلية بالعديد من المشاريع لفائدة مناطق الظل، منها على المستوى العملي والميداني تم استلام فعلي لمجموعة من العمليات منها 7276 عملية من أصل 8143 مسجلة بعنوان سنة 2020، وهذا مايعادل نسبة 89.35 %،حيث تم برمجة العديد من العمليات منها:

[1]وكالة الأنباء الجزائرية، مناطق الظل: عملية إحصاء جديدة تسفر عن 13587 منطقة ، تمت المعاينة بتاريخ 2023/06/14 على الساعة 18:15 من موقع وكالة الأنباء الجزائرية. https://www.aps.dz/ar/regions/104828-13587

- فك العزلة ب1641عملية.

- التموين بالمياه الصالحة للشرب 1409عملية.

- تحسين ظروف التمدرس 1028 عملية.

- التطهير 1026 عملية.

- ربط بشبكة الكهرباء 685 عملية.

- الإنارة العمومية 482 عملية.

- التموين بالغاز 394 عملية.

- الصحة الجوارية 250 عملية.

- مساحات الترفيه 231 عملية.

- المخاطر الطبيعية 60 عملية.

- التغطية الأمنية 45 عملية.

- النقل العمومي 23 عملية.

- مكافحة التصحر 02 عمليتان.

حيث نسبة التقدم تفوق 80 % في 633 عملية، وتفوق نسبة 50 % في 635 عملية[1].

الأثار الملموسة على أرض الواقع بنشاطات الجماعات المحلية الخاصة بمناطق الظل لسنة 2020 :

مجال النشاط	حصيلة النشاطات الخاصة بتنمية مناطق الظل
التموين بالمياه الصالحة للشرب	-تعزيز شبكة المياه بإنجاز 2700كم جديدة وإعادة تأهيل 495كم. - ربط أكثر من 173 ألف منزل بشبكة المياه الصالحة للشرب. - استفادة مايقارب 870 ألف نسمة.
التطهير	-تأهيل 1100كم من شبكة التطهير.

[1]الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، تمت المعاينة بتاريخ 2023/08/26 على الساعة 19:35 من الموقع https://interieur.gov.dz

	– ربط أكثر من 79 ألف منزل بالشبكة. – استفادة ما يقارب 398 ألف نسمة.
الطاقة الكهربائية	–إنجاز 2180 كم جديدة من شبكة الكهرباء. – ربط أكثر من 33 ألف منزل بالشبكة واستفادة مايقارب 166 ألف نسمة. – تجهيز 2531 منزل ب 860 لوحة شمسية.
الإنارة العمومية	–إنجاز مايعادل 600 كم جديدة من شبكة الإنارة العمومية وإعادة تأهيل 253 كم.
التموين بالغاز	– إنجاز 2055 كم جديدة من الشبكة. – تموين أكثر من 56 ألف منزل بالغاز. – واستفادة مايقارب 284 ألف نسمة.
فك العزلة	–دعم شبكة الطرق بإنجاز 1323 كم جديدة وإعادة تأهيل مايفوق 2800 كم. – فتح 884 كم من المسالك بالمناطق المعزولة.
ظروف التمدرس	–إنجاز 84 مطعم مدرسي وإعادة تأهيل 51 مطعم آخر. –استفادة أكثر من 186 ألف تلميذ. –دعم حظيرة البلديات بالنقل المدرسي ب شراء 471 حافلة جديدة واستئجار 515 حافلة –إنجاز 375 قسم وتأهيل 298 مدرسة.
الصحة الجوارية	–إنجاز 32 قاعة علاج جديدة وإعادة تأهيل 175 قاعة أخرى.
فضاءات الترفيه	–إنجاز 225 فضاء للترفيه.

المصدر : من إعداد الباحثين وفق مخرجات مقطع فيديو منشور في موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،حصيلة نشاط العمليات الخاصة بمناطق الظل ،نشر بتاريخ 11فيفري 2021.

ثانيا:مؤشرات التنمية لمناطق الظللسنة 2023/2022:

سجلت الدولة العديد من البرامج لفائدة مناطق الظل، وهذا تماشياً مع المخطط الطويل المدى لعديد من السنوات بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطن، منها:

- تمويل 7737 عملية متعلقة بالطرقات.

- فك العزلة بمبلغ مالي قدره ب 134 مليار دينار جزائري.

- تخصيص 5886 عملية لتزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب بمبلغ مالي يقدر ب 51 مليار دينار جزائري.

- تخصيص 2737 عملية ربط بالكهرباء بمبلغ مالي يقدر ب 37 مليار دينار جزائري.

- في مجال تحسين ظروف التمدرس تم تسخير 10050 حافلة للنقل المدرسي، منها 6056 حافلة ملك للبلديات و3994 حافلة مؤجرة من عند الخواص يستفيد منها 635726 تلميذ، كما بلغ عدد العمليات المتعلقة بتحسين ظروف التمدرس ضمن البرنامج الاستدراكي الخاص بمناطق الظل 4094 عملية بتخصيص مالي قدره 30 مليار دينار جزائري[1].

من خلال الإحصائيات البارزة في الجدول ومؤشرات السنوات 2021/2020 و2023/2022 يتبين لنا أن الجماعات المحلية ساهمت في تنمية مناطق الظل وخصصت لها العديد من المشاريع مقارنة بالسنوات السابقة، وبالمقارنة بالعدد الكبير لمناطق الظل والعدد السكاني الذي مسته التنمية يمكن القول أن الجماعات المحلية قطعت شوطا كبيرا في التنمية، وبالرغم من كل المجهودات والمبادرات التي قامت بها السلطات المركزية والسلطات المحلية الممثلة في الجماعات المحلية (الولاية، البلدية)، إلا أن العديد من المشاريع التنموية واجهت عراقيل في تنفيذها، وهذا مايستدعي إلى تكاتف الجهود والتعاون بين السلطة المركزية والمجالس المنتخبة وإشراك المجتمع المدني والمواطنين للنهوض بمناطق الظل وتحقيق التوازن التنموي.

[1]مرجع سابق ، "جهود حثيثة لضمان التغطية الشاملة بالنقل المدرسي عبر مناطق الظل " ، تمت المعاينة بتاريخ 2023/06/14 على الساعة 20:40 موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية https://interieur.gov.dz

المطلب الثاني:مشاركة المجتمع المدني كشريك للجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل

في واقع الأمر لايمكن تفعيل التنمية بمناطق الظل إلا من خلال العمل التشاركي بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني وتكاتف كل الجهود، حيث أصبح المجتمع المدني في الآونة الأخيرة ركيزة من ركائز التنمية في الجزائر الجديدة، حيث ولعقود ظل "المجتمع المدني" في ذيل قائمة اهتمامات أصحاب القرار في معظم دول العالم وبالأخص في الدول النامية. إلا أن بروزه وفرض نفسه خلال جائحة كوفيد-19، أين قام بالعديد من المبادرات العظيمة ولعب دوراً هاماً، أدى إلى تغير النظرة إليه وأصبح من ركائز الدولة ومنإهتماماتها[1].

وفي هذا الشأن حث والي تلمسانالمجالس المحلية المنتخبة بالتواصل مع المجتمع المدني والمواطنين والسماع لانشغالاتهم وأفكارهم والتشاور والتشارك معهم وأخذ انشغالاتهم بعين الاعتبار، مع مراعاة العدالة في توزيع المشاريع على مستوى إقليم البلدية للحفاظ على التوازن التنموي،وأكد على أن العمل على مناطق الظل،هوعمل تشاركي بين الجماعات المحلية البلدية والولاية(المجالس المنتخبة) والمجتمع المدني،حيث يتم رفع الإنشغالات والنقائص والإقتراحات من طرف المجتمع المدني والمنتخبين، وتبليغها للإدارة عبر لجنة ولائية مكلفة بتحديد مناطق الظل وإحصاء النقائص بها،ويليهدور المجالس الشعبية البلدية بإعداد وتنفيذ هذه المشاريع التي تم تسجيلها في صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية وأيضاً بالنسبة لمخططات البلديةللتنمية[2]، وهنا يبرز دور المجتمع المدني في تبليغ الإنشغالات والنقائص وتقديم إقتراحات للسلطات المحلية.

كما يساهم المجتمع المدني أيضاً في التوعية والقيام بحملات تحسيسية للمشاركة في العمل التطوعي، وهذا من أجل الإستثمار في مشاركة المواطنين للإستفادة من خبراتهم من أجل تحريك عجلة التنمية، وفي نفس السياق قام المجتمع المدني – ونخص بالذكر الجمعيات – بالعديد من المبادرات الترفيهية التطوعية مست بها سكانمناطق الظل، وعلى سبيل المثال لا الحصر "جمعية ناس البليدة الثقافية" التي تعمل تحت إشراف مديرية الشباب والرياضة،حيث قدمت برامج ترفيهية لأطفال مناطق

[1]عمار بن عبد الله ، التأكيد على دور المجتمع المدني في مشروع الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي للدولة ،موقع الجديد ، تمت المعاينة بتاريخ 2023/06/15 على الساعة 06:20 من موقع https://eljadidelyawmi.dz

[2]ل. عبد الحليم، برامج تنموية لفك عزلة قرى تلسمان " الجهود التنموية قلصت عدد مناطق الظل "

الظل بولاية البليدة وتم إختيار عدد من مناطق الظل الموجودة في بعض البلديات كجبابرة،والشبلي، وموزاية وبلدية قرواو، وهذا من أجل تخفيف ضغوط الحياة وتمرير رسائل تحسيسية عبر مواضيع ترفيهية وثقافية مختلفة[1].

خاتمة:

وفي الأخير نستطيع القول بأن الجماعات المحلية لعبت دوراً أساسياً، وركيزة من أهم الركائز في تحريك عجلة التنمية بمناطق الظل. دون التقليل من أهمية إشراك المجتمع المدني في ذلك، باعتباره همزة وصل بين المواطن والسلطة وكمساهم في إحصاء الإنشغالات وإقتراح الحلول وتبليغها للسلطات المحلية، فضلاً عن قيامه مبادرات ترفيهية وثقافية بمناطق الظل للتخفيف من صعوبة الحياة بها وتمرير رسائل تحسيسية عبر هاته المبادرات.

حيث عملت السلطات المركزية والمحلية بإشراك المجتمع المدني والمواطنين في إحصاء مناطق الظل وإنشغالات المواطنين، وبعدها تأتي مرحلة إعداد وتنفيذ البرامج التنموية عبر الجماعات المحلية، ويتم هذا حسب الأولويات وحسب القدرة بالتكفل بهاته الإنشغالات، وعليه تم تخصيص مشاريع تنموية منها إقتصادية وإجتماعية وثقافية، تصب كلها في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وفكالعزلة على هاته المناطق لتسليط شمس التنمية عليها.

ولكن بالرغم من كل هذه المبادرات والمشاريع التنموية التي قامت بها الجماعات المحلية، إلاأنها واجهت العديد من العراقيل والصعوبات، ومنها مشكلة صعوبة الحصول على التمويل الكافي لتنفيذ جميع المشاريع التنموية بمناطق الظل.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن إقتراح التوصيات التالية:

-إعادة النظر في الدعم المالي للجماعات المحلية من أجل تنمية مناطق الظل، لأن الإمكانيات الموجودة حالياً لم تمكنها من تغطية كل النقائص وهذا للعدد الكبيروالمتراكم في المتطلبات الأساسية دون الثانوية.

– وضع برامج تنموية على المدى القصير والطويل لمواجهة العدد الكبير من مناطق الظل ومطالب التنمية فيها.

[1] رشيدة بلال، برامج ترفيهية لأطفال مناطق الظل "جمعية ناس البليدة الثقافية "، موقع المساء ، تمت المعاينة بتاريخ 2023/06/15 على الساعة 20:05 من موقع https://www.el-massa.com/dz

– الإستعانة بتطبيقات تكنولوجية تسمح بإحصاء مناطق الظل، وبوابات إلكترونية للتبليغ عن النقائص من طرف المواطنين والمجتمع المدني للسلطات المركزية للسماح لها بالمتابعة عن بُعد لكل العمليات.

– الإستثمار في المجتمع المدني للإستفادة من خبرات أعضائه بحكم قربهم من المواطنين، فهو أكثر دراية بالمشاكل والإنشغالات والحلول.

– ضرورة تشجيع المواطنين في تلك المناطق للإنخراط في جمعيات المجتمع المدني، لتكريس حقهم في المواطنة، من خلال تجنيدهم في عمليات التنمية بمبادراتهم التطوعية بطرق قانونية.

–إقامة إجتماعات دورية بين الولاة والمجالس المنتخبة بحضور المجتمع المدني، لتتبع المشاريع المنجزة والغير منجزة وتسجيل المقترحات ودراستها حسب الأولوية.

قائمةالمراجع:

1. بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد العاشر جانفي 2014.
2. علاء الدين قليل ، المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود " المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا" ،مجلة دفاتر السياسة والقانون المجلد 14/العدد 02 ، تاريخ النشر 2022/04/15.
3. قانون 06/12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012،المتعلق بالجمعيات.
4. القانون رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري،ج ر عدد82.
5. وردة حدوش، سامي بسة، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلةالسياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، لسنة 2021،تاريخ النشر 2021/05/30.
6. رشيدة بلال، برامج ترفيهية لأطفال مناطق الظل "جمعية ناس البليدة الثقافية "، موقع المساء ، تمت المعاينة بتاريخ 2023/06/15 على الساعة 20:05 من موقع https://www.el-massa.com/dz

7. عاطف قدادرة،"مناطق الظل " في الجزائر تنتظر إجراءات تبون لإخراجها من التهميش، تمت المعاينة بتاريخ 2023/05/26 على الساعة 18:20، من موقع اندبندنت بالعربية. https://www.independentarabia.com

8. عمار بن عبد الله ، التأكيد على دور المجتمع المدني في مشروع الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي للدولة ،موقع الجديد ، تمت المعاينة بتاريخ 2023/06/15 على الساعة 06:20 من موقع https://eljadidelyawmi.dz

9. ل. عبد الحليم، برامج تنموية لفك عزلة قرى تلسمان " الجهود التنموية قلصت عدد مناطق الظل " "، موقع المساء ، تمت المعاينة بتاريخ 2023/06/13 على الساعة 19:05 من موقع https://www.el-massa.com/dz

10. مراد بوقرة، وزارة الداخلية تراجع عناصر تقييم خصائص مناطق الظل ، موقع الأوراس الإلكتروني تمت المعاينة على الموقع https : //www.awras.com ، يوم 02 سبتمبر 2023 على الساعة 18:19

11. من الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية https://interieur.gov.dz

12. الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، تمت المعاينة بتاريخ 2023/08/26 على الساعة 19:35 من الموقع https://interieur.gov.dz

13. وكالة الأنباء الجزائرية، مناطق الظل: عملية إحصاء جديدة تسفر عن 13587 منطقة ، تمت المعاينة بتاريخ 2023/06/14 على الساعة 18:15 من موقع وكالة الأنباء الجزائرية. https://www.aps.dz/ar/regions/104828-13587